

من يوميات رئيس المجلس

أما بالنسبة للمتبقّي من الأرض - حوالي 20% منها (ما يقارب 34000 دونم)، التي ليست مناطق سكنية، مناطق عمل أو غابات أو أحراش، فهي مساحات متنوعة - تحتوي على المحاجر، المرافق الأمنية، طرق بين المدن وغيرها من بنى الدولة التحتية.



هذا بالإضافة إلى الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها حوالي 8000 دونم، أي ما يقارب 5% من مجمل الأراضي. هذه الأراضي صغيرة مزروعة كانت في السابق على أطراف القرى وفيما بينها. معظم هذه الأراضي بملكية خاصة، عادة ما تنطبق عليها أوامر الميراث المركبة. قيمتها الزراعية ضئيلة، لكن قيمتها المعنوية لأصحابها - هائلة. تتأثر القيمة الاقتصادية بتوقع تغيير الغرض من الأرض. إن أحدا لم يسلب أو يحرم ملك الأراضي من زراعتها والاعتناء بها. لا علاقة بين منطقة السلطة وبين الملكية، لا في الجليل، لا في مركز البلاد، ولا في أي مكان في العالم.

ومع ذلك، هنالك سردية تصرّ على "سلب" العرب من أراضيهم لإقامة بلدات يهودية. الحقيقة هي أنه باستثناء أراضي قرية ميعار، لا توجد أي أراضٍ بملكية اللاجئين من 48 في مسغاف. مبدئياً، وباستثناء سكان هذه القرية، كل من كان يملك أرض "ميري" في الـ 48 بقي مالكاً لها. إن رغبة ملاكي الأراضي الزراعية الجائحة لتغيير أغراض الأرض وتطويرها هي أمر مفهوم، لكنها ليست مختلفة كثيراً عن رغبات المزارعين أصحاب أراضي "النصف دونم"، في بنيامين أو بارديسيا أو في أي مكان آخر في البلد أو في العالم. ينتج عن التخطيط والتطوير تحسين الأرض أو فقدان قيمتها بشكل مبالغ فيه. يتم تأجير دونم أرض زراعية في السوق الحرة للاستخدام الزراعي مقابل 100 شيكل سنوياً. يباع دونم الأرض السكنية في بلدة عربية في الجليل بملايين الشواقل. من السهل أن نرى أن تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ سكنية يثري صاحب الأرض. قد يكون تغيير غرض الأرض في بعض الأحيان مكسباً أكثر من العمل الشاق طوال الحياة. يسمى ذلك في معظم الأماكن في العالم "المضاربة العقارية". يزرع أصحاب الأراضي الزراعية أرضهم ويعتنون بها دون أن يتقدموا بتاتا.

تحدثت الأسبوع الماضي عن خلفية كون 80% من أراضي الجليل "أراضي دولة" تديرها سلطة أراضي إسرائيل. إذا قمنا بتحليل المنطقة الخاضعة لسلطة المجلس الإقليمي مسغاف، نرى أن حوالي 10% فقط من المساحة الإجمالية التي تبلغ 170.000 دونم (أي حوالي 17000 دونم فقط) هي مناطق سكنية أو صناعية، بما في ذلك المناطق المخصصة للعمل داخل البلدات والمناطق الصناعية. ينتج عن التقسيم بين البلدات أن البلدات البدوية تحتل مساحة أكبر بكثير من البلدات اليهودية.



حوالي ثلثين من المساحة الخاضعة لسلطة المجلس - الغالبية العظمى منها - هي محميات طبيعية، غابات وأحراش محمية، وهي مناطق محمية من التطوير. هي "كنوز" ينفق عليها المجلس أموالاً طائلة دون أن تدخل له أي مدخولات. في الواقع، نحن نحافظ على المنطقة لصالح جميع سكان المنطقة، الدولة والعالم. كما هو الحال في غالبية القضايا المتعلقة بـ "الأرض" - يبدو أن الأرض ليست "لنا"، بل على العكس تماماً - نحن لها!



من يوميات رئيس المجلس

قابلت هذا الأسبوع رئيس مجلس بسمة طبعون. قابلت إدارة بلدة لافون. التقيت، كما ذكرت، مع مدير شركة شوارع إسرائيل. قابلت إدارة لواء الشمال، سلطة أراضي إسرائيل. قابلت رئيس مجلس كسرى-سميع والنشطاء ضد المراوح.



قابلت مواطنين وأعضاء إدارة وممثلين عن الحسينية. قابلت، بالطبع، جميع مدراء الأقسام في المجلس.



جزء من "ضرر" البعد الاجتماعي هو أنني لم أستطع حضور أحداث الحداد والجنائز وأشعر أن علي أن "أصلح" ذلك. كان لي شرف أن أبدأ هذا الإصلاح جزئياً هذا الأسبوع عندما زرت عائلة نائل حسين في الرامة - موظف خدم المجلس لمدة 23 عاماً. تشرفت كذلك بحضور حفل تأبين الراحلة ميخال مزراحي، من مؤسسي كمون ومن شخصيات مسجاف. رحمهم الله هم وجميع المتوفين من مسجاف الذي توفوا في الأشهر الأخيرة.

لفت أحد "شيوخ يودفات" انتباهي إلى المطابقة بين بعض الأفعال التي نقرأ عنها في قضية "الصعود"، إلى فقرة تُضاف عادة في نهاية "صلاة الوحيد". الفقرة تلائم محتوى هذا الأسبوع أيضاً: "إمنع الغيرة عني وعن الآخرين، وامنحني التواضع". أسبوع سعيد.

**مع خالص المودة والاحترام
داني عبري**

أصاف كل أسبوع تقريباً صاحب أرض قلق من وجود مؤامرة تهدف لحرمانه من حقوقه. كل أسبوع تقريباً أجلس مع شخص مقتنع بأن إقامة مسجاف ممتت بحقوقه أو ممتلكاته. لكن على العكس تماماً، فإن التطور يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأرض. الجليل كما النقب معرض لخطر "اللفظ" للهوامش الجغرافية والاجتماعية. نريد جميعنا المشاركة في التنمية الاقتصادية، رفع مستوى المعيشة والتواصل مع مناطق أخرى في البلاد وفي العالم. جميعنا! نحن متعلقين ببعضنا البعض على جميع المستويات. نشعر جميعاً بالتقدم. نسعى جميعنا لسد الفجوات بيننا وبين المناطق الأكثر تطوراً في البلاد وفي العالم، وكذلك بيننا وبين أنفسنا. (وسائل النقل، التنمية الاقتصادية، التربية والتعليم، الصحة، الثقافة، الأمن والمزيد).

التقيت هذا الأسبوع صديقي د. صفوت أبو ريا، رئيس بلدية سخنين، في مكتب مدير شوارع إسرائيل (تيفي يسرائيل). أجرت البلدية الفحص ووجدت أن النسبة بين عدد السيارات وعدد السكان، في سخنين أعلى من المتوسط القطري بحوالي 80%. نحن، جميعاً، في فجوة كبيرة من حيث احتياجات السكان لشوارع إقليمية وللشوارع المخصصة للمواصلات العامة. إن عائق جودة الطرق وجودة المواصلات العامة هو العائق الأكثر أهمية للمنطقة بأكملها. وعدنا مجدداً بأنه سيتم تخطيط وفتح شارع 085 "التفافي سخنين" قريباً، حتى يتمكن سكان سخنين وعراية، دير حنا، المغار، الرامة، عين الأسد والمزيد، الوصول إلى أماكن عملهم ومراكز الخدمات دون الحاجة إلى المرور في مراكز عرب وسخنين. سكان مسجاف كذلك سيتمكنون من الوصول إلى مركز الخدمات والحرم الجامعي دون الحاجة إلى المرور في مركزي عراية وسخنين، وسيتمكن المجلس من نقل الطلاب من عرب النعيم إلى سلامة في غضون 10 دقائق بدلاً من ساعة. مع كل الاحترام لسرديات الجميع، من الواضح أن المصالح المشتركة أهم من المصالح المتضاربة

تواجد اليهود في الجليل منذ الأزل، كذلك المسيحيين والدروز. في الجليل أغلبية مسلمة ومستقرة في الجليل منذ العصور الوسطى وحتى اليوم. يمر العالم بتغيرات. الشرق الأوسط، المجتمع العربي والمجتمع اليهودي. أقيمت مسجاف قبل 50-60 سنة في منطقة غابات وأحراش غير مطورة. بلديات يهودية وبلدات بدوية. تحاول البلديات التكيف مع العصر. أن تلائم نفسها للوقت وأن تندمج في المنطقة. وقد نجحت بذلك حتى الآن. لا شك في أن الجليل يستحق التطوير، وأن يكون متاحاً لحيفا ومركز البلاد، للتشجيع، التحفيز ومنح الميزانية لسد الفجوات مع "دولة تل أبيب". ليس اليهود هم العائق. ولا العرب. من السهل إهائنا وإعادةتنا إلى "السردية". أدعو مرة أخرى بأن نعود إلى القيم - "التعددية، التعاون وسد الفجوات". هذه قيمنا الأساسية في مسجاف، مجلس مختلط ومتنوع.